

٤٠ — أزياء

(١) يقال (٢) إن الحرية الشخصية مكفولة للمصريين جميعا بنص واضح صريح من نصوص الدستور ، ويقال إن هذا النص لم يغير ، ولم يصبه تعديل ولا تبديل حين غير الدستور القديم وأقيم مقامه الدستور الجديد ، ولكن يظهر أن هذا النص إنما وضع في الدستور زينة وتحلية ! لأن الدساتير كلها تشتمل على مثله ، ولأن الأمم الحديثة كلها تحرص أشد الحرص على أن يقال إنها تكفل الحرية الشخصية للناس ، ومصر — كما تعلم — جزء من أوربا ، فينبغي أن يكون لها دستور كغيرها من البلاد الأوربية وينبغي أن يشمل دستورها على مثل ما تشتمل عليه الدساتير الأوربية من النصوص ، وأن يقوم دستورها على مثل ما تقوم عليه الدساتير الأوربية من القواعد والأصول ، وإلا لم تكن مصر جزءا من أوربا ، ولم يكن أهلها قوما متحضرين ، ولم تكن دولتها خليفة أن تُعد بين الدول الراقية .

وقد تكون هذه النصوص في نفسها سقيمة سخيفة ، وقد يكون الدستور في نفسه لونا من ألوان الكلام الذي لا فائدة منه ، ولا خير فيه ، ولكنه على كل حال شيء لا بد منه في هذه الأيام لكل بلد يريد أن ينظر إليه نظرة فيها إكبار وتقدير . فليكن لنا دستور وليشتمل هذا الدستور على نصوص تكفل الحرية الكاملة للأفراد والجماعات في حدود القانون ، ولكن لنكن مهرة ، لبقين في احترام هذا الدستور وتنفيذ هذه النصوص ، فإن الأجانب لم يتعمقوا في درس شئوننا وتعرف أخبارنا وأحوالنا والتحقق من احترامنا للدستور أو إعراضنا عنه . سيكتفون بأن لنا دستورا ، وبأن دستورنا هذا يشبه ما عندهم من الدساتير . وإذا خدعنا الأوربيين عن

(١) الكوكب في ٩ - ٦ - ١٩٣٣ .

(٢) أصدر وزير المعارف محمد حلمي عيسى باشا قرارا يقضى بأن يرتدى رجال التعليم الأولى والإلزامي الملابس العربية ومن يرفض تنفيذ هذا الأمر إما أن يستقيل أو يفصل من وظيفته وكان رأيه أن وجود هؤلاء المدرسين في القرى يزيهم الإفرنجة يبعد بينهم وبين الأهالي . فلنرى يحدث انسجام بينهم وبين الناس لا بد أن يرتدوا نفس الملابس التي يرتديها أهل القرى ، وقد انصاع المدرسون لهذا القرار .

أنفسنا ، وخیلنا إلیهم أننا قوم مثلهم ، فلنصنع فیما بیننا و بین أنفسنا ما نشاء ، ولننظر إلی هذه الحرية الشخصية التي یکفلها الدستور النظرة التي تستحقها . فالواقع أن هذه الحرية الشخصية ضرب من السخف ، وفن من فنون الهزل ، وأن الناس جميعا لا یستحقون أن یستمتعوا بها ، ولا أن یخلى بینهم و بینها . ومن الذی یستطیع أن یزعم أن قوما كرجال المعارضة یستحقون أن یستمتعوا بحريتهم الشخصية فی حدود القانون فیقولوا ما یشاءون ، ویأتوا من الأمر ما یریدون ، ویتنقلوا من أرض مصر حیث یشاءون ؟ ومن الذی یستطیع أن یزعم أن من الخیر أن یخلى بین هؤلاء الناس و بین الحرية الشخصية التي تبیح لهم القول والنشاط والانتقال فلا یکادون یقولون أو ینشطون أو یتنقلون حتی یتصل بهم الشعب الذی یحبهم ، ویفتتن بهم الشعب الذی یکبرهم ، وإذا هم والشعب معهم خطر على الأمن والنظام ، وخطر على الوزارة قبل الأمن والنظام !

یجب إذن أن تضیق الحرية الشخصية لهؤلاء الناس ، وألا یمنحوا منها إلا ما یمکنهم من الطعام والشراب والنوم ، فأما ما یزید على هذا فینبغی أن یقتصر علیهم فیهِ ، وألا یأخذوا منه بحظ إلا أن یأذن به وزیر الداخلية ! ومن ذا الذی یستطیع أن یزعم أن هؤلاء الناس الذین یسمون أنفسهم أفراد الشعب ، ومنهم الصناع والزراع ، ومنهم التاجر والموظف یستحقون أن یستمتعوا بهذه الحرية الشخصية ! وهم قاصرون لا یجسنون التفكير فی شئونهم والنظر إلی مرافقهم . وهم محتاجون دائما إلی الأوصیاء یعلمونهم کیف یعيشون ، وکیف یتصرفون فی شئون الحیاة ، وحظهم من السذاجة عظیم ، یرون نصا فی الدستور یکفل لهم الحرية الشخصية حقا ، وینسون أن احترام هذه الحرية الشخصية فی النصوص وعلى الورق ، وأن احترامها العملی فی الحیاة الیومیة شیء آخر .

انظر إلی رجال التعلیم الأولی والإلزامی کیف خدعوا عن هذه الحقیقة الواضحة الجليلة ، فخیلوا^(١) إلی أنفسهم أنهم أحرار ، یستطیعون أن یتخذوا من

(١) كتب أحد المواطنین فی صحيفة « کوکب الشرق » بتاريخ ١٤ - ٦ - ١٩٣٣ مقالا جاء فیهِ : « إنهم - یعنی معلمی الإلزامی - یا دکتور تحت ستار تلك السترة الإفرنجیة یغشون أقدر الأماكن ویفعلون ما لا یرضی الله . »

الأزياء وأشكال الناس ما يشاءون ، وما يلائم منافعهم وميولهم ، فعدل كثير منهم عن العمامة إلى الطربوش ، وعن الجبة والقفطان إلى الجاكتة والبنطلون حتى فسدت بذلك أمورهم وأمور القرى ، واضطربت أحوالهم وأحوال القرى ، وشك الناس فيهم وساءت بهم الظنون .

وما رأيك فى قوم لبسوا البنطلون فصرفهم عن غشيان المساجد وأداء الصلاة ؟ وغطوا رؤوسهم بالطربوش فحال بينهم وبين القدرة على الوعظ والإرشاد !! أتظن أن هؤلاء الناس أهل لأن يستمتعوا بالحرية الشخصية حتى ولو كفلها ألف دستور ؟ كلا ، يجب أن تلف أجسامهم فى العجب والقفاطين وأنوفهم راغمة ! يجب أن يخيروا بين الحرية الشخصية وبين العيش ! فمن شاء منهم أن يأكل ويشرب ويطعم أهله ويسقيهم فلينزل عن حرите الشخصية هذه ! ومن شاء منهم أن يستمتع بهذا البدع الجديد ، ويكون رجلا حرا ، يلبس ما يشاء هو ، لا ما يشاء رؤسأؤه ، فلينزل عن عمله فى التعليم ، وعن رزقه الذى يعيش منه ، ويلتمس قوته وقوت أهله عند هذه الحرية الشخصية ، وليلتمس مسكنه ومسكن أهله عند هذه الحرية الشخصية . يجب أن يختار المعلمون بين مناصب التعليم وكرامة الرجال . فمن شاء أن يكون معلما فلينزل عن كرامته ، ومن شاء منهم أن يكون كريما فلينزل عن التعليم .

أنت تقرأ هذا الكلام فتعجب ، ويخيل إليك أنى أذهب فى الهزل والدعابة إلى حد بعيد ، ولكنى لا أحب الهزل ولا الدعابة فى هذا الموضوع ، وإنما أصور الحق الواقع الذى لا شك فيه . وقد تستطيع أن تقرأ فى غير هذا المكان منشورا

= « أجزم لك يا دكتور أن فى مركزنا ميت غمر وقراه من يضع الأحمر والأبيض من هؤلاء المعلمين لا المعلمات ومنهم من يخرج بالبيجامات عارى الرأس متنوفى الحواجب ، يتمايل ذات اليمين وذات الشمال كأنهم من أولئك المهرجين فى التيارات المتقلبة ، لا خوف عليهم ولا هم يبالون لأنهم أفندية مطربشون وليسوا شيوخا مقفطين معممين ، ولأنهم لا يستطيعون التفرقة بين من يعلم أبناءهم الآداب وبين بعض الساقطين الفاسدين ، ولكن لو كانوا من أصحاب العمام والقفاطين لتمكّن الناس من التمييز بينهم ولأوقفهم عند حدودهم ، فإن للعمامة هبة ووقار » .

أذاعه مدير الدقهلية فى رجال التعليم الأولى والإلزامى ، يخيرهم فيه بين الزى الأفرنجى ومناصبهم فى التعليم ، ويؤجلهم شهرين ليختاروا ، ويأخذ عليهم عهداً بأنهم قد تسلموا هذا المنشور ، وقرأوه فهم ملزمون به .

فإذا أردت بعد ذلك أن توفق بين عمل هذا المدير ، وبين ما كفله الدستور للناس من الحرية الشخصية فستضيق وقتك فى غير طائل ، وستضيق جهدك فى غير عناء ، فالمدير بهذا العمل معتد على الحرية الشخصية ، متعمد للطغيان على هؤلاء المعلمين ، مخالف أبسط قواعد الحق والعدل وأوضح أصول الدستور والقانون . فليس للدولة بحال من الأحوال ، ولا للسلطة الإقليمية بحال من الأحوال أن تدخل بين الناس وبين ثيابهم إلى هذا الحد .

وأنت تعلم حق العلم أن المدير يلبس الطربوش ، ويلبس الجاكتة والبنطلون ، وهو رجل مسلم يمثل حكومة إسلامية ، ومن الحق عليه لو احترمت شعائر الإسلام فى هذا البلد أن يشهد الصلوات الخمس كل يوم فى المسجد العام ، فهل يشهدا ؟ فإن كان يشهدا فهل يغير زيه كلما ذهب إلى الصلاة ؟ أم هل يذهب إليها بزيه الأفرنجى ؟ وإن كان لا يشهدا ، فما حكم الله فيه ؟ وما حكم الدولة الإسلامية فيه ؟ وما رأى البرلمان الإسلامى فيه ؟ وما باله يأمر الناس بالبر وينسى نفسه ؟ وما باله يأخذ الناس بتغيير أزيائهم ويحتفظ هو بزيه لا يغيره ولا يبدله ؟ ومن الذى أعطاه هذا السلطان يطغى به على حياة الناس وأرزاقهم ويتخذهم وسيلة إلى العبث بحرية الناس وكرامتهم ؟ وما قيمة هذا المعلم الذى يصبح عبد للمدير فيلبس ما يشاء المدير ، لا ما يشاء هو ؟ وما قيمة الطفل الذى ينشئه هذا المعلم العبد ؟ أينشأ شاباً حراً ، أم شاباً رقيقاً ؟ وهب هؤلاء المعلمين أبوا أن يذعنوا لأمر هذا المدير فأبعدوا عن مناصبهم ، وقطعت عنهم أرزاقهم ، فما تصنع بهم الدولة ؟ أترزقهم من غير عمل ؟ أم تتركهم مشردين يموتون جوعاً إن آثروا الفضيلة ، ويقتربون الآثام إن آثروا الحياة ؟!

نريد أن نعتقد أن السلطة المركزية فى القاهرة أعقل وأحزم وأكرم على نفسها من أن تدع هذا العبث يذهب فيه المديرون إلى غير حد ، فهى إن فعلت فتحت باباً للفتنة عظيماً . إن الناس يفتنون فى آرائهم ومذاهبهم ، فلا ينبغى أن يفتنوا فى

لباسهم وأزيائهم . ومن الذى زعم أن العمامة تدعو إلى الصلاة وتأمّر بالمعروف ، وأن الطربوش يدعو إلى المعصية ويأمر بالمنكر ؟ أفكل وزرائنا ورجال دولتنا الذين يلبسون الطربوش عصاة الله ، تاركون للصلاة ، آمرون بالمنكر ، ناهون عن المعروف ؟ وإذن فما بقاؤهم فى مناصبهم ؟ وكيف يتفق هذا مع أن دين الدولة هو الإسلام ؟ وإذا كان الطربوش إثما إلى هذا الحد فما بال البرلمان لا يصدر قانونا بتحريمه على الناس جميعا ؟ وما بال الطربوش يباح لرجال التعليم كلهم إلا رجال التعليم الأولى والإلزامى ؟

أحق إن العمامة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ؟ وإذن فما بال الشيخ الأزهري الذى يشغل منصب التفتيش على التعليم الدينى ثم لا يتخرج من أن يسرق مقدارا ضئيلا من المال فيما يقال من أموال الدولة ؟ استغفر الله من أموال المسلمين ؟ وما بال الشيخ الأكبر يسكت على هذا الشيخ أو يسكت عنه فلا يبرؤه من تهمة السرقة ولا يعاقبه عليها ؟

كلا ليس المعروف والمنكر أثرا من آثار العمامة أو الطربوش ، وإنما هما أثر من آثار التربية الصالحة والتعليم الصحيح . ولم نعرف بعد أن أحدا من رجال التعليم الأولى سرق من أموال الدولة ، أو سافر فى الدرجة الثانية ، وأخذ من الدولة أجرة السفر فى الدرجة الأولى .

يجب أن يضع وزير الداخلية حدا لطغيان مدير الدقهلية وأن يأمر عماله فى الأقاليم بأن يكفوا عن هذا العبث السخيف الذى يوشك أن يفتح على مصر أبوابا من الشر ليس إلى إغلاقها من سبيل !!!